



4185  
SIA



هذه الرسالة تسمى بالاقوال المعربة عن احوال الخسرية  
 في الفيل علامته رمانه ومحمد اذ ان في الاسرار  
 ومضى الايام الشيخ حسن  
 مضى الدبار المصطفى  
 سنة اربع مائة  
 برحمتك  
 اامين

وفي تاريخ البيان المذكور في اقبال المذهب لان عدم ارضاء لكثير من معرّف من معرّف من الفقهاء العراقيين (يعني الخفعية)  
 كان يروى عن ابيهم اسد بن القراء وكان اصح اصحابه سماعته وكان ينفرد بهذا يقول خليل السكر ما لم يكر  
 منه انتهى اقول له يعين السكر هو من اي نوع اهل هو من المتقدم من العيب والتقر وما يتولد منها ولا هو  
 مختص بالمتقدم ما عداها والذى يقتضيه قواعد الخفعية التالى في مثل المستحق من الفواكه والنباتات والحبوب  
 والاختساب والانهارة كالمزاج المسمى في اصطلاح اهل مصر بالبيورة فانه مختص من الشعير ومثل النوع المسمى  
 بالبيورة ومثله السكر المتقدم في ارض الهند من زهر عجب يسمى ابو ابياع في عيسى ومثله السكر المتقدم من عصب  
 ليس وارب زاي ١٠ والاربى ومثله النوع المسمى بالكثبات في اصطلاح اهل مصر فانه مختص من قصب لسكر  
 ومثله قصب النيل ومثله قصب الهند في اصطلاح اهل السودان بالريسية ومثله السكر المتقدم من القمح او من سائر  
 الفواكه والاطعمة فالسكر المتقدم من جميع هذه الانواع لا يصح حرجا عند الخفعية ولا ما سواه من الفواكه والاطعمة بل هو  
 في القرآن عندهم فهو المتقدم من عجب العيب والتخل وما يتولد عنها وما عداها من السجرات من سائر السكرات فهو عندهم  
 انواع من المأكول والاشربة والسكر منها هو العبد للسكر الاخر والعلة في حرمة الاسكار كما سأل على النحر ولبلهم على ذلك فقد  
 التحدث هراة لآمر صلى الله عليه وسلم على ايط من جيطان المدينة وراى عجب عيب سلفوه على غلة قال صلى الله عليه  
 وسلم ثم نحن هامين وانتاريد الى القطة والعنة فمذا للجنة المحصورة الطوفان فنى في علم الاصول بالبلد المحصورة  
 يعتر ان النحر محصور في هاتين التجريتين اى التخل والعنب لا غير فجعلوا الحديث متغير لا ية وتقدم اذ لم توجد  
 في المطولات وهذا بخلاف مذهبنا حتى قلنا قاعدته في هذه المسئلة ان كل شئ حرام ما انفردت الاية وما عداها من  
 سائر السكرات القديمة ما هو قاصر على النحر وكل من ائمة المذاهب يرون مذهبهم ورضوا على الجميع واما العرقى ابي  
 القاسم من سائر السكرات فحكمه الحكم المطلق ومنه ولكن سابق في هذه الرسالة جلة مطلقا قد عرفت انما سمعنا ما ذهب اليه  
 صير هذا النار فالتسبيل المحمدي في حاشيتي على الاشياء بجمع العصب من قطة خمر وعنه في الفسفا في انتم اقول الجوز  
 وهذا العصب هو والمعصور من العنب والتقر وما عداها من سائر الفواكه والنباتات والحبوب والاطعمة والمزاج  
 انكم قد قيل لقطه خمر او بالاول جواز بيع سائر الاتجار التى يتخذ من عصبها السكرات سواء كانت من العنب  
 او من ما يتولد منها من سائر الفواكه والنباتات والحبوب والاطعمة والانهارة والاختساب لان الحرمان لا يتعلق بذا  
 وقد تضمنت خصوص العقماء فلم يجد من كثرهما فضلا عن تقويمها والله اعلم بالصواب

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الهادي للصواب والهدى إلى سبيل الخير وعلى جميع الله والصحاب وبعد فيقول الفقير إلى الحقير محمد بن  
 الحنفى حسن بن إبراهيم بن حسن الجعفى الحنفى أنه قد ورد على سبيل بيان الأثرية الجاهلية والمشقة على هذا العلم  
 الأعظم أخصيصة النعمان أسكنه الله فرديس الجنان فوسعت هذه الجاهلية جواباً بالسؤال ولعلنا من الله جزيل مثاله وفيه  
 سميتها الأقوال المعوية عن أحوال الأثرية فقلت مستشياً بالله تعالى في جميع الأحوال مرتباً ذلك على مقدمته ومقصوده من  
 لتقديمها هو الأهم في هذا المقام وهي أن الشكر حائز في سائر الأديان على ما نرى عليه في الباطن حيث قال وشرباً للشكر  
 مباح لأهل الذمة عند أكثر مشايخنا وعند بعضهم وإن كان حراماً كما ينسبنا عن التعرض لهم وما يدينون وفي إقامة الحد  
 عليهم لغرض لهم من حيث المعنى لئلا يمتنعهم من الشرب وعن الحسن بن زياد أنهم إذا شربوا سكرًا لم يندبوا إلى السكرك  
 لأن الشرب لأن السكر حرام في الأديان كلها وقال الحسن بن علي بن الأحمق نحن نختلف من أنواع الأثرية الأثرية الأثرية  
 العنبي والزبيب والتقر والجوب ونحوها وتختلف أسماءها باختلاف أحوالها فاسم المتخذ من العنب المقر والابن  
 والمتصف والطلا والخلل والخبث والجبريرى والخبثى واليعقوبى واسم المتخذ من الزبيب النقيع  
 والبيد اسم المتخذ من التين التين والقبض والتبيد وأما المتخذ من الجوب ونحوها فكل واحد  
 منها قسم برأيه فثما ما يعرف بالاضافة فلا يصح منه ومهما ما يكون له اسم يخص به وسألى ذلك مفصلاً أن شأ  
 الله تعالى في الشكر فهو اسم للشيء من ماء العنب إذا غلا واشتد وقادف بالزبد وسكن عن التخليط عند  
 أبيه يرضى الله عنه وعند أبي يوسف وعبد الله بن عمار إذا غلا واشتد في خمر لئلا يحاربه العقل بفصل الشدة والغل  
 ولما محمود من القادف بالزبد والسكر رقة وصفاءه وهذا ليس بشروط العموم ولهذا في الظاهر دليل بقاء  
 شيء من المحلولة في الماء لا يبقى فلا يسمى خمر وفيه شيء من المحلولة الأصلية وفيه شيء من الخمر التي لا يكون دليل  
 يرخص في حرمه الشرب بالاشتداد وفي وجوبه المحلولة على الشارب بقادف الزبد احتياطاً ولعل الخمر مستترة  
 الأولى أن يحرم شربها كغيرها ولا يمنع بها للتدوى وغيره لما في القرآن العزيز من الدلائل العشرة  
 فظنهم على الأوثان والآحية بالرجس والكون من عمل الشيطان والأمر بالابتعاد وتعليق التخلع به و  
 إيقاع العلوة وإيقاع البغضاء والصدق من ذكر الله والصدق من الصلاة والصدق من الاستسقاء ما لم يسم  
 بالتهديد الشديد وإن كان ذلك سميت بالأثرية قال الشاعر شربت الإفرح حتى ضل عقلى فوكدك الانشراح  
 بالعقول في الخمر لأنها مأخوذة من الخمر بالضم وهي مادة العيين وأصله وهام الخمر بالضم قال العلامة  
 السرخسى في البسوط ما نفعه قال عليه الصلوة والسلام إذا وضع الرجل قدحاً من خمر على يده به لسته ملائكة السموات  
 والأرض فإن شربها ارتقى بصلوات سبعين ليلة وإن دأب عليها فهو كعابد للوث وقال صلى الله عليه وسلم  
 حوت الخمر لعينها قليلها وكثيرها واسكر من كل شراب وعليه إجماع الأئمة وقال في الفتاوى الظهيرية ما  
 نصه والأصل في تحريم الخمر قول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا انما الخمر واليسر الآية وسبب نزولها سؤال عاصم  
 رضي الله عنه على ما روى أنه قال ليسول الله صلى الله عليه وسلم الخمر فملاها لئلا يذهب إلى الله فادعوا الله  
 تعالى عنيها نأوحيل يقول اللهم بنى لنا في الخمر ما نأشأ فنزل قوله تعالى ليسكنوا عن الخمر واليسر الآية  
 فاستمع منها بعض الناس وقال بعضهم نصيب من منافعها ونفع لما شربها وقال عمر رضي الله عنه اللهم زدنا

في البيان فذل قوله تعالى لا تقربوا الصلوة وانتم مسكرى فامتنع بعضهم وقالوا الاخير تلخيصا يمنعان الصلوة  
 وقال بعضهم بل ذميب منها في غير وقت الصلاة وقال عمر رضي الله عنه اللهم زدنا في البيان فذل قوله تعالى  
 انما تعمد للسير والاضراب الى قوله تعالى فهل انتم منتهون فقال عمر رضي الله عنه انتم تسلمون بنا انتهى لكن  
 لو غلبت بلية او عاف العطف الملائك حل شربها فان سكرها العييد الا اذا شرب زيدا على قدر الحاجة  
 كما في الزاهد انتهى قسمنا في فعله هذا انه لو زاد في شربه الى قدر الحاجة في دفع الغصة والعطش  
 فليس بمجد وان لم يسكر فليس به الشيا في انه يكثر جاعدا عن سكرها الا كساره ما ثبت بالدلائل القطعية  
 الثالثة انه يجوز تمليكها وتمليكها بالبيع والهبة وغيرهما مما للعباد فيه صنع الرابع انه قد يطلق  
 حتى لا يمتنع من سكرها فتمت اذا كانت مسلم لان الله تعالى لما سماها رجسا فقد اهانها كما كبول والد من فطيل  
 التورم في رواية الثنا من انها خمسة نجاسة غليظة كبول والد من السادس انه يجد شاربها يشرب  
 قليلا وكثيرا لقوله عليه الصلاة والسلام من شرب الخمر فاجلده فان عاد فاجلده فان عاد فاقطعوا يده  
 اليه واما الباقي في البلب للوحدة والذال المحرم مكسورة ومفتوحة فهو ما يقع من عصب العنب  
 متى فطخ اذا غلا واشتد وقذف بالزبد واما الله تعالى ففواءه ما لم يفتح من ملاعيب حتى ذهب نصفه  
 اذا غلا واشتد وقذف بالزبد واما الله تعالى ففواءه ما لم يفتح من ملاعيب حتى ذهب نصفه  
 والخمر وخاشر النصف انتهى فهو اسم لما يقع من ملاعيب حتى ذهب ثلثه من ثلثيه وقيل اذا ذهب  
 ثلثه كما في القسطنطيني لكن ياباه قول صاحب القاموس خاشر النصف فانه يقتضي ان يكون الذهب من القليل  
 اكثر من النصف وقيل اذا ذهب ثلثاه كما في المحيط وعلى هذا فهو مشترك لفظي يطلق على كل واحد من الثلثة  
 المذكورة اطلاقا لغويا لان حكمه في الاطلاق الاخير الحبل وفي غيره حرام كالباق والمصنف لكن حرمها  
 دون حرمة الخمر فلا يكفر سكرها ولا يجيب الحد بشرها ما لم يسكر والسكوة حالة تعرض للانسان من امتلاء  
 دماغه من الاجرة للتعاونة اليه فيتمحل عقله المميز بين الامور الحسنة والقيصة والحدان حد لمحمته و  
 لاختلاق فيه وحد لوجوب الحد بسببه وفيه اختلاف قال صاحب الهداية والسكران الذي يجد هو الذي  
 لا يعقل منطقيا قليلا ولا كثيرا ولا يعقل الرجل من المرأة وهذا عندنا في خيفة رحمة الله وقال هو الذي يهذى  
 ويخبط كلامه شر قال والمعتبر في القدر المسكوف حتى للمعونة ما قاله بالاجماع اخذ بالاحتياط وقال قاضيهمان  
 في فتاواه واختلفوا في حد السكران يعني الذي يجب الحد عليه قال ابو حنيفة رحمه الله من لا يعرف العلم من  
 الارض ولا الرجل من المرأة وقال صاحباه ان اختلط كلامه فصار غلب الكلام له لم يدين فهو سكران والفتوى  
 على قولهما من عذ ذلك في البلطج واما حكمها من النجاسة ففي المحيط ما نصه واما نجاسة فافهم وايضا عن  
 اصحابنا في رواية نجاستها عليها كخمر وفي ظاهرها رواية نجاستها حقيقة حتى يعتبر فيها الكثير الفاشر  
 لان الاجرام قد تعارضت في اياها وحرمها فان قوله عليه الصلاة والسلام حرمت الخمر لعينها والسكر من كل  
 شراب يدل على اياها فها دون السكر فاورث ذلك خفة في نجاستها كبول ما يوكى كبحه حتى يفر في منى الملق  
 والنفقة والخمر على التخليط ونقل القسطنطيني عن الكبرى ان عليه الفتوى واما الثلث فهو اسم لما يقع من  
 ما العنب حتى ذهب ثلثاه وعلى ثلثه لا فرق بين ان يكون نهاب ثلثيه بالطنع وبالنفس ولا يعتبر بما خرج  
 من القدر من مثله اقل من الزبد ولو طبع عشرة اصوع من العصور فذهب صاع بالزبد طبع الباقي حتى يذهب  
 ستة اصوع يبقى الثلث كما في الكافي وينبغي ان يطبخ موصولا فاذا انقطع المطبخ شرع بعد فان كان قبل اقبوه  
 بحدوث المرأة وغيره اهل شربه والاحمر وهو المختار للفتوى كما في القسطنطيني واما البقيع معرب بخنة

فهو لم يثبت ان اصاب عليه من الماء بقدر ما ذهب من العصير واشترط معهما ان يطبخ جيد صلبا لماء عليه وفي الحقيقة  
 عليه ذهب الفضلي وعلى التقوى في ستان وفي المدايد والذي يصيب فيه للمواد ما ذهب ثقله بالطبخ حتى يرق ثم  
 يطبخ بطنية فذلك حكم الثلث لان صلبا لماء عليه لا يزيد الا اعتدافا بخلاف ما اذا صلب المائل الى العصير فترط حتى يذهب ثقله لان  
 المدايد ذهب اولاً للظافة او يذهب هيب ثم اخلاكي والذهب تنقي والعنيد انقى خفي زاده وذكروا ايضا في الدرر من غير غزو  
 للمدايد واما الجوهري فهو خبيثة لا يجهز نقل الى الاستعمال والكميل في السخا الوحيد تكون صفة  
 والمحقق في ديسر ابا يوسف لان ابا يوسف رحمه الله يقتضيه لمارون وكما يقتضيه له تحلصا من ما هو حرام للشرب  
 فهو اسم للثلاث اذ اصاب عليه حتى يرق وتوزن حتى يشد فليما ذكر ان الثلث خالص العصير وان البضج وما عطف عليه  
 من روج بالماء بعد ذهاب ثلثه وصيرورة متقلبا وهي لجلال الشرب بعد ما لا شئت في القدر في الزيد اذا غشيت عود  
 القدر المسكور للتقوى على العبادة لا على سبيل الله والغريب والافهم حرام الشرب بل المار القمع اذا استعمل على سبيل  
 للتشجيع حرر هذا ما يتعلق بعصير العنب واما الخنزير من الزبيب فهو النقيع والنبيد فالنقيع هو الذي من ماء  
 الزبيب اذا غلا واشتد وقدر في الزيد وحرر كالمطلا وبخاسته خفيفة كالماء والحرر في البسيط والنبيد هو الخبيث من  
 مائل الزبيب على طبعه وهذا لجلال الجوهري واخبره وان اشتد وقدر في الزيد اذا شرب منه دون القدر المسكور  
 لا الطهور والطرب فالنقيع من النقيع والنبيد الطبخ وعدمه قال في المحيط ويعتبر بالابنة ينفق القوم والزبيب الذي يخبثه  
 وليس في طبعه حيل اذا انتجت النار فلا يابس به وكن ثلث في يخبث الزبيب والشراب في باقى طبعه في ظاهره والرواية عنهما  
 وروى مسلم عن ابي حنيفة وابو يوسف ما لم يذهب ثلثه يا الطبخ لا يجل وجه طاهر والرواية ان النبيذ يستخرج ما فيه يقر عليه  
 فاكثور في بطنه في طبعه بخلاف العصاره فان استخرج ما فيه يذهب في طبعه لا يذهب في طبعه واما الخنزير من الخبيث فهو  
 السكر والغشيج والنبيد فالسكر يخبث من مائل طريا اذا غلا واشتد وقدر في الزيد وهو ما يخبث في الزبيب  
 المقدر به حكمه الجاسنة الخفيف كالنقيع والافهم في القار والصاد والخد الجوهري ما خونه من القطن وعو كسر الشئ  
 الطوفان هيبه صلبا اذا غلا واشتد وقدر في الزيد وهو طري كالسكر قال في القاموس والفضض عصير العنب وشرب يقتضيه  
 من ليس مستخرج من غلبه الا انما هو مشقوق بين عصير البسر وعصير العنب والنبيد ما خونه من الشد  
 الطبخ فهو خبيث بمعنى مقدر على يده ما القوي الباس اذا طبخ في طبعه كنبذ الزبيب وهو حلال لا يبدل لا شئت ووالقذف  
 اذا شرب منه دون القدر المسكور لا على سبيل الله والطرب كالماء في طبعه وهو حلال لا يبدل لا شئت ووالقذف  
 شرح الآثار باسانيد عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى بنبذ فشقها فقطع وجهه لشدة شربه ثم  
 دعا بما في خبيرة عليه وشرب منه وهذا المذهب معروف عن عمر رضي الله عنه انه كان يشرب الشراب المتدبوق طعامه حتى  
 قال عمر رضي الله عنه انما كان الجاهل الجوزور وشرب عليه النبيذ الشديد ليقطعه في بطوننا وشربا على من سقته عمر  
 والسطية فوق الادوية ودون المدايد فيسكر الا عرابي فيحسد عمر رضي الله عنه حتى صحت ثم امر ان يخذل غاشدا راليه  
 انه شرب من سقيته ثم من شرابه الذي كان يشربه فقتل انما احذر لسكره فخذ وعين على من الله عنه انه اضاف قوما  
 فقتلهم فسكرهم فخذ فقال الرجل تسقيني فخذ في فقال انما احذر لسكره وهكذا امد هيبان عباس رضي الله  
 عنه فقد انتفعت عامه الصحابة على ما يشربوه حتى جعل ابو حنيفة رحمه الله يشرط ما يمد عبيسته والجوهري ان لا يهرم  
 نبيذ الشرب لئلا يظلم بقرية من تفسق كبارهم ابراهيم رضي الله عنهم والاسانيد عن تفسقهم من شراب السنة والجماعة  
 انتهى وفي القيساني وعن الامام عليه الرحمة لا اهرم وانه لا يشرب مروة وعن كيعب انه كان يشرب في ليالي رمضان  
 للتقوى على العبادة كما في الكرماني وعن ابن مهانز لواء عطيت لذي ثنا يحدوا فيه ما شربت سكر ولا اجبت بمرونة  
 النبيذ بن مطبوخا وقال ابو يوسف في نفس من النبيذ متراجا لوكيف لا وقد اختلف فيه الصحابة كما في القيساني

وعن الشيخين ان نبيهما ايليا لما اذاهم ثلثاه بالظلم كما في الكثرة انتهى وفيه عتد قول المتن ما لم يكرهوا يغلبوا  
 به من الثلث والنيذ ثلثاه من فلا يشترط الاجماع السكر الموجب للحد عنه وما سكر من القبح الاخير هو المحرم عندنا  
 لانه العلة بمعنى كونه في التتبع وغيره وذكر في التنفك القبح المسكوح لانه وعنده يوسف والقوام هو السكر فحسب  
 انتهى فعمل من ذلك ان السكر مصير الرطب والفسخ حصر البسر والنيذ مطبوخ ولا يفرق في ذلك ذكر من قبيحة في  
 كتابه ادب الكاتب ان لول حلا النخل يسمى بالطلع فاذا افشق فهو الضحك وهو الاخر في ثمر البلح ثم الساب ثم الحلال  
 اذا استطهر وخضر قبل ان يشتد ثم البسر اذا عظم ثم الزهر اذا حمر قال اذهي يوهي فان ابدت فيه نقط من الارطاب  
 فهو موكت ويقال قد دكت في برة مركبة فان كان من قبل الذنب فهي مذنبه وهي التذنيب فاذا انت فلي  
 تغدش فان ابلغ الارطاب رطبه فلي يجرعة فاذا ابلغ البسر فلي يخلطه فاذا عظم الارطاب فهي منسبة انتهى في  
 بقى الحديث ان امام الزيب والقر والربط والبسر المجمعين المطبوخين اذ في الحجة فهو حلال كما تقدم منته  
 من السلال لكن اوجع بين مكر العنب والقر والزيب لا يميل ما تريد حب منه بالظلم ثلثاه كما في الكافي قمت في  
 وفي من ذلك للمردى ويسمى الرستاق كما في المحيط وهو ما يخرج بالمكن انتموا بالباقي بعدا لصرا فافلا  
 واشتد وقد في بالزيد واختلاف فيه فقل انه بمنزلة البسر لان هذا في من ما العنب لم يرد عليه طبع فيكون حراما كالبسر  
 العاصي الذي لرب في الطه ما ورد في ان قوله نقيع الزبيب لانه استخرج ساءه بما يختلف في البسر الصافي فانه استخرج  
 ما في ما يواضع بين نحره الشرب كالبسر شاربه الا بالسكر والي ما اتم حرام ثم في الثمن والاعتباب  
 واما المتخذ من الجيوب والي ما في حلال وان اشتد وقذف بالزيد ان الشرب منه دون القدر المسكوح يسمى  
 بالنيذ ويختلف باختلاف ما يضاف اليه لكن نيذ الحظية يسمى بالزبر بكسر الميم كما في المغرب ونيذ الشجر يسمى  
 بالجد ونيذ الفرة يسمى بالسكرية فبهم السين والكاف والياء ونيذ النسل يسمى بالنعج بفتح النون المشاكس  
 الباء للوحدة قال في المحيط ما نقله في النعج بكسر الموحدة وسكون النون المشاكس القويده وبفتح النون المشاكس  
 الموحدة بفتح النون كما في الشناخ وما اذ غيره المشتد او سلاله الضرب كما في المحيط لابن عبد الله وكذا مؤلفه  
 عبيد الرحمن اورد في النعج السدر متفكرو واما نيذ الحظية والشجر والذرة والفانيد والنسل والثنين  
 ونحوها فهو حلال فيوه ومطبوخه حلو ومرة لان المتخذ من نير النخل والكر من ليس بخر ولا غر فيه فخرية  
 لقوله عليه الصلاة والسلام فخر من هاتين الشجرتين واما سلال النخل والكر فاقصرت الخمر في عليهما وروى  
 عن ابي بصير رضي الله عنهما السكر منه حرام كما في الثلث ولكن لا حد فيه على من سكر وهو يصحح لا الحد  
 مستحق بشر الخمر وهذه من جنس الاطعمه والاخرى بالسكر منه في وجوب الحد فان البنج يسكر ولان الرميكة  
 يسكر ولا حد الا حرم السكر لان السكر من البنج حرام فله هذه الاضربة اولى وانه طلق امراته لا يقع كما  
 لو شرب البنج وروى عن محمد ان شرب ذلك حرام ويجب الحد بالسكر منه ويقع طلاقه لان هذا سكر  
 حصل من مشروب مطرب والشرع اوجب الحد بالسكر من مشروب مطرب بخلافه على عقده كما في التبيذ  
 وروى عن ابي حنيفة انه قال لا بأس بالخليطين والقر والعنب والزيب والقران كل واحد لو نبت بالانفراد  
 حل فكذا اذا اجتمعوا ويشترط ذهاب الثلثين حالة الاجتماع كما يشترط حالة الانفراد انتهى قوله ولكن لا حد فيه على  
 في الدرر قالوا الاصح انه يجب بالتفصيل بين المطبوخ والنقي لان النقي في القساق يجمعون عليه في ما سكا جتمعهم على  
 سائر الاضربة المحرمين فوق ذلك وكذلك المتخذ من الايام اذا اشتد انتهى قوله وروى عن محمد ان شرب  
 ذلك حرام فان في التنفك قال يحد كل مسكر مكروه ولم يعلق بالحرام انتهى فمستلاني قلمي لم يرد الاستساق  
 بل في ان لا يحد شاربه لعرفي ما لم يكر ولا يحد في منيه من قال والله لا ان شرب الخمر وشرب الخمر في كل الايام

في قوله  
 ما في ما يواضع  
 بين نحره  
 الشرب  
 كالبسر  
 شاربه  
 الا بالسكر  
 والي ما  
 اتم حرام  
 ثم في  
 الثمن  
 والاعتباب  
 واما  
 المتخذ  
 من  
 الجيوب  
 والي ما  
 في حلال  
 وان  
 اشتد  
 وقذف  
 بالزيد  
 ان  
 الشرب  
 منه  
 دون  
 القدر  
 المسكوح  
 يسمى  
 بالنيذ  
 ويختلف  
 باختلاف  
 ما  
 يضاف  
 اليه  
 لكن  
 نيذ  
 الحظية  
 يسمى  
 بالزبر  
 بكسر  
 الميم  
 كما  
 في  
 المغرب  
 ونيذ  
 الشجر  
 يسمى  
 بالجد  
 ونيذ  
 الفرة  
 يسمى  
 بالسكرية  
 فبهم  
 السين  
 والكاف  
 والياء  
 ونيذ  
 النسل  
 يسمى  
 بالنعج  
 بفتح  
 النون  
 المشاكس  
 الباء  
 للوحدة  
 قال  
 في  
 المحيط  
 ما  
 نقله  
 في  
 النعج  
 بكسر  
 الموحدة  
 وسكون  
 النون  
 المشاكس  
 القويده  
 وبفتح  
 النون  
 المشاكس  
 الموحدة  
 بفتح  
 النون  
 كما  
 في  
 الشناخ  
 وما  
 اذ  
 غيره  
 المشتد  
 او  
 سلاله  
 الضرب  
 كما  
 في  
 المحيط  
 لابن  
 عبد  
 الله  
 وكذا  
 مؤلفه  
 عبيد  
 الرحمن  
 اورد  
 في  
 النعج  
 السدر  
 متفكرو  
 واما  
 نيذ  
 الحظية  
 والشجر  
 والذرة  
 والفانيد  
 والنسل  
 والثنين  
 ونحوها  
 فهو  
 حلال  
 فيوه  
 ومطبوخه  
 حلو  
 ومرة  
 لان  
 المتخذ  
 من  
 نير  
 النخل  
 والكر  
 من  
 ليس  
 بخر  
 ولا  
 غر  
 فيه  
 فخرية  
 لقوله  
 عليه  
 الصلاة  
 والسلام  
 فخر  
 من  
 هاتين  
 الشجرتين  
 واما  
 سلال  
 النخل  
 والكر  
 فاقصرت  
 الخمر  
 في  
 عليهما  
 وروى  
 عن  
 ابي  
 بصير  
 رضي  
 الله  
 عنهما  
 السكر  
 منه  
 حرام  
 كما  
 في  
 الثلث  
 ولكن  
 لا  
 حد  
 فيه  
 على  
 من  
 سكر  
 وهو  
 يصحح  
 لا  
 الحد  
 مستحق  
 بشر  
 الخمر  
 وهذه  
 من  
 جنس  
 الاطعمه  
 والاخرى  
 بالسكر  
 منه  
 في  
 وجوب  
 الحد  
 فان  
 البنج  
 يسكر  
 ولان  
 الرميكة  
 يسكر  
 ولا  
 حد  
 الا  
 حرم  
 السكر  
 لان  
 السكر  
 من  
 البنج  
 حرام  
 فله  
 هذه  
 الاضربة  
 اولى  
 وانه  
 طلق  
 امراته  
 لا  
 يقع  
 كما  
 لو  
 شرب  
 البنج  
 وروى  
 عن  
 محمد  
 ان  
 شرب  
 ذلك  
 حرام  
 ويجب  
 الحد  
 بالسكر  
 منه  
 ويقع  
 طلاقه  
 لان  
 هذا  
 سكر  
 حصل  
 من  
 مشروب  
 مطرب  
 والشرع  
 اوجب  
 الحد  
 بالسكر  
 من  
 مشروب  
 مطرب  
 بخلافه  
 على  
 عقده  
 كما  
 في  
 التبيذ  
 وروى  
 عن  
 ابي  
 حنيفة  
 انه  
 قال  
 لا  
 بأس  
 بالخليطين  
 والقر  
 والعنب  
 والزيب  
 والقران  
 كل  
 واحد  
 لو  
 نبت  
 بالانفراد  
 حل  
 فكذا  
 اذا  
 اجتمعوا  
 ويشترط  
 ذهاب  
 الثلثين  
 حالة  
 الاجتماع  
 كما  
 يشترط  
 حالة  
 الانفراد  
 انتهى  
 قوله  
 ولكن  
 لا  
 حد  
 فيه  
 على



على العرف انتهى حل خل الخمر وان حصل بجلج لا ينبغي ان يتعد ترك العصير خمر اشهر صيرورة خلا والصحيح  
انه لا يامر به لان وجوب الخمر ليس بواجبا للقبض الانتفاع فلا يكون باقتضائه الخمر قاصدا للقبض وكان بعض السلف اذا  
ارادوا التناقل للصلب في اسفل الخابية خلا الخمر يفيض ما يخرج منه وهذا زيادة احتياط غير واجبة في الحكم كما في  
الزينة انتهى فاستأنى خمره في الاشبه الحكم السكان هو مكلف لقوله تعالى لا تشرعوا الصلوات وتستقيم  
سكناهم خالجهن وتطلى وبنماهم حال سكناهم فان كان السكان من محرمة السكان منه هو مكلف وان كان من  
صباح فالو هو كالمغني عليه لا يقع طلاقه واختلاف التحصيص فيما اذا سكرها او مضطرا لطلاق وقد قد منافي الغوايد  
من سكر من سكر كالمصالح الا في ثلاث الردة والاتراس بالحدود والخاصة والاشهاد على شهادة نفسها  
وزدت على الثلاث تزويج الصغير والصغيره باقل من مهر المثل او باكثر فانه لا ينفذ الثانية الوكيل بالطلاق  
صاحبا اذا سكر فطلق لم يقع الثالث الوكيل بالبيع لو سكر فباع لم ينفذ على موكله الرابعة غصب من صاحب  
ورده عليه وهو سكان وهي في فصول العبادى فهو كالمصالح الا في سبع مسائل في قوله باقواله وانفعا  
واختلاف التحصيص فيما اذا سكر من الاشربة المتخذة من الحبوب او العسل والفتوى على انه سكر من سكره فيقع  
طلاقه وعقاده ولو زال عقله بالبيع والد والبرقع وعن الامام انه اذا كان يعلم انه يبيع حين مشربه يتبع والاذن  
وعبروا بكوا هذا ان السكان واستحباب اعادته ويلغى ان لا يصح اذنه كالمجنون واما صومعه في صومها  
فلا شك ان ان سكر قبل خروجه وقت النية لا يصح منه اذا نوى الا لا يشترط التلبس فيهما واذا اخرج  
وقتها قبل جهوه اثم وقضى ولا يبطل الاعكاف لسكره ويصعب وقوفه بعرفات كما انتهى عليه لعدم اشتراط  
النية فيه واختلف في حد السكان فقليل من لا يعرف الارض من السماء والرجل من المرأة وبه قال الامام الاعظم  
وقيل من في كلامه اختلاط وهذا لان وهو قولهما وبه اخذ اكثر المشايخ والمعتبر في القدرح المسكوفي  
حق الحرمة ما قاله لاجبا في المحرمات والخلاف في الحد والفتوى على قولهما في انتقاض الطهارة وبه  
يمتثل ان لا يسكر كما بيناه في شرح الكسرى تنبيه قوله وان السكان من صباح كالاغصان يستغنى  
منه سقوط القضاء فانه لا يسقط عنه وان كان اكثر من يومه  
وليلة لانه يصنعه كذا في المحيط انتهى

تمت بالخير

كتبه المغربي عبد الفتاح بن شيخ محمد خياط  
عفا الله عنهما

٩٢

١٢٠

